التحضير للثورة الجزائرية من خلال الاستعدادات الداخلية والاتصال بالحركتين الوطنيتين التونسية والمغربية

عبد الحفيظ موسم

أستاذ مؤقت تاريخ المغرب العربي الحديث
قسم التاريخ – جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان – الجمهورية الجزائرية

رفيق تلي

أستاذ مؤقت تاريخ المغرب العربي الحديث
قسم التاريخ – جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

تكتسي الدراسات التاريخية المتخصّصة أهمية بالغة في حياة الشعوب والأمم، لأنها تساعد على استخلاص العبر وتسمح بالاطلاع على التجارب السابقة قصد توظيفها والاستفادة منها في الحاضر وذلك بالاعتماد على منهج علمي يراعي متطلبات الحاضر وخصوصيّات الماضي، من هذا المنطلق فإننا نرى أننا في حاجة ماسة إلى مثل هذه الكتابات التاريخية التي من شأنها أن تميط اللثام وتنفض الغبار عن صفحات تاريخية لا زالت مغمورة من تاريخنا الوطني (التاريخ الجزائري)، خصوصًا ما تعلق منها بمرحلة هامّة لا زالت تأثيراتها بارزة للعيان ألا وهي مرحلة تاريخ الثورة الجزائرية ١٩٥٤ – ١٩٦٢م. فالحديث عن الثورة الجزائرية هو الحديث عن اليوم الذي شكل في تاريخ الجزائر حدًا فاصلاً بين عهد الاستعمار وعهد الإرادة والتحرر لمحو آثار السنين الطويلة من الاستعباد بالوسيلة واللغة البليغة التي يفهمها العدو ممثلة في الكفاح المسلح، وسنتطرق في هذه الدراسة إلى التحضير للثورة الجزائرية من خلال الاستعدادات الداخلية والاتصال بالحركتين الوطنيتين التونسية والمغربية، مسلطين بذلك الأضواء على دور المنظمة الخاصة في الإعداد للكفاح المسلح والاتصالات التي كان يجريها قادتها مع قادة الحركتين الوطنيتين في تونس والمغرب الأقصى، لعلنا نساهم من خلالها في توضيح أهم الترتيبات التي تم من خلالها التحضير لثورة نوفمبر المجيدة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٩ مايو ٢٠١٤
تاريخ قبول النشر: ٧ أغسطس ٢٠١٤

كلمات مفتاحية:

ثورة نوفمبر، الكفاح المسلح، الحركات الوطنية، الوطنيين التونسيين، الوطنيين المغاربة

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

عبد الحفيظ موسم، رفيق تلي. "التحضير للثورة الجزائرية من خلال الاستعدادات الداخلية والاتصال بالحركتين الوطنيتين التونسية والمغربية".- دورية كان التاريخية.- العدد السابع والعشرون؛ مارس ٢٠١٥. ص ٦٢ – ٦٩.

مُقَدِّمَة

بعد مجازر ٨ مايو ١٩٤٥م الرهيبة في الجزائر، برز في صفوف حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية – تيار يناهض العمل السياسي العقيم، وينادي بتكوين جهاز عسكري كحل أنجع للثورة على المستعمر وتحقيق الاستقلال، وعليه تم الإعلان - خلال المؤتمر الأول لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية يومي ١٥ و١٦ فيفري ١٩٤٧م، عن ميلاد المنظمة الخاصة من طرف جماعة من الشباب المتحمس للعمل العسكري كخطوة أولى لإعلان الثورة المسلحة في جو تكتنفه السرية التامة، حيث كان من أولويات هذه المنظمة اختيار العناصر المخلصة والمتحمسة للنشاط الثوري وتلقينها دروس خاصة في التدريب العسكري (حرب العصابات، الإغارات والكمائن، صناعة المتفجرات، استعمال وسائل الاتصال...)، كما لجأت المنظمة إلى جلب وشراء الأسلحة الضرورية وإنشاء مخازن في سرية تامة لها، وتمكنت من تجنيد حوالي ١٥٠٠ مناضل مكونين تكوينًا عسكريًا وسياسيًا عالميًا، حيث ظهر ذلك جليًا من خلال العمليات الهجومية التي نفذوها مثل الهجوم على مركز بريد وهران في أفريل ١٩٤٩، ولم يكتف قادة المنظمة الخاصة بالتحضير للثورة الجزائرية على المستوى الداخلي فقط، بل عملوا على الاتصال مع البلدان العربية والحكومات المساعدة لحركات التحرر، وفي هذا الصدد تم الاتصال

بقادة الحركتين الوطنيتين في تونس والمغرب الأقصى من أجل تنظيم التعاون في مجالات التسليح والاتصالات العسكرية وغيرها، وعلى الرغم من اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية في مارس ١٩٥٠، إلا أنها لم تتوقف عن نشاطاتها بل واصلت أعمالها في بعض جهات الوطن، وظل مناضلوها على اتصال مع بعضهم البعض من أجل التحضير للثورة فضربوا موعدًا جديدًا مع التاريخ لاسترجاع السيادة الوطنية حين اتخذوا قرارًا في غاية الأهمية، تمثل في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس ١٩٥٤، هذه الأخيرة التي شرعت في عقد سلسلة من الاجتماعات لضبط اللمسات الأخيرة لتفجير الثورة الجزائرية الذي كان في ١ نوفمبر ١٩٥٤.

أولاً: بوادر الكفاح المسلح

منذ سنة ١٨٣٠م وهمّة الشعب الجزائري لا تكلّ عن النّضال في سبيل استرجاع حرّيته، وبعث سيّادته على أرضه، بدءًا بالمقاومات والانتفاضات الشّعبية، مرورًا بمرحلة النّضال السياسي السّلمي في إطار الحركة الوطنية، حيث بلغ النّشاط السياسي والتنافس الحزبي آنذاك أوجّهما، وكان للأحزاب الجزائرية أثر لا ينكر في توعية الجماهير ورفع مستواها السياسي، إلاّ أن الحلول السياسية لتلك الأحزاب والمنظمات ظلّت غير مجدية في ظل بطش الاستعمار.[١]

خلص الشعب الجزائري إلى نتيجة مفادها "أن ما أخذ بالقوة، لا يستعاد إلاّ بالقوة"، وهي النتيجة التي تعزّزت كثيرا بعد مجازر مايو ١٩٤٥م الرّهيبة في الجزائر، فهذه المجازر مثلت نقطة تحوّل هامّة في سيّاسة الحركة الوطنية الجزائرية، إلى الحدّ الذي يجعلنا نقول أنها كانت بمثابة بداية النّهاية للوجود الاستعماري في الجزائر، لاسيّما وأنها دعّمت مبادئ الوطنيين، وهزّت نفوس الجامدين، وحقّقت تطلّعات المتلهفين من الشباب المناضلين إلى إشعال نار الثورة، وضرورة رفع السلاح كوسيلة لانتزاع الاستقلال الوطني.[٢]

فبعد مجازر ٨ مايو ١٩٤٥م، برز في صفوف حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية – تيار يناهض العمل السياسي العقيم، وينادي بتكوين جهاز عسكري كحل أنجع للثورة على المستعمر وتحقيق الاستقلال، فخلال المؤتمر الأول لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد يومي ١٥ و١٦ فيفري ١٩٤٧م، تم الإعلان عن ميلاد المنظمة الخاصة (Organisation secrète para militaire)، من طرف جماعة من الشباب المتحمس للعمل العسكري، وبذلك ظهرت إلى الوجود أول منظمة سرية عسكرية كانت بمثابة النواة الأولى لميلاد جهة التحرير الوطني، والخطوة الأولى لإعلان الثورة المسلحة.[٣]

ثانيًا: التحضير للثورة في اهتمامات المنظمة الخاصة

ارتبطت المنظمة الخاصة بالمناضل محمد بلوزداد، ومجموعة من المناضلين ممّن أبدوا استعدادهم للتحضير للثورة المسلحة في إطار السّرية، وذلك بتدريب المناضلين، وجمع المال والسلاح عبر مختلف مناطق الجزائر، كما حدّد لقاء القبّة المنعقد في ١٣ نوفمبر ١٩٤٧م، الذي جمع أركان المنظمة الخاصة، صورة العمل للمنظمة كخلية سرّية عسكرية لحركة الانتصار، وذلك بانتقاء عناصرها من بين المناضلين الوطنيين البارزين، وفق شرطين أساسيين:

١- اختيار العناصر الشجاعة المخلصة القادرة على التّجنيد والانقطاع عن الحياة الحزبية السياسية وعن الحياة العامة، والتّفرغ الكامل للنّشاط الثوري.

٢- اختيار العناصر غير المعروفة على الصعيد السياسي، والتي لم تصطدم من قبل مع الإدارة الاستعمارية.[٤]

لم تكن هذه الشروط كافية لانخراط المناضلين في صفوف المنظمة الخاصة، بل كانوا يخضعون قبلها إلى التجربة والمتابعة لمدة معينة، حتى يتمّ التأكّد من جدارتهم، وحينها يُسجّل القبول بتأدية اليمين والقسم على المصحف، فيدخل بذلك المنخرط مباشرة في خدمة القضية الوطنية بخدمة أهداف المنظمة الخاصة والالتزام بالأوامر وأداء المهام دون أدنى تفريط. وبعد الالتحاق بالأفواج والخلايا، يتم الشروع في التدريبات التي يحرص عليها قادة مسؤولون يحجبون وُجوههم بأقنعة في إطار العمل بالسرية، وكانت التدريبات تخص الجانب العسكري الذي يشتمل على دروس قتالية في الجبال مع التدريب الميداني على استعمال البوصلة والخريطة، إضافة إلى الجانب السياسي العقائدي باعتبار أن المناضل المنخرط في المنظمة كان يتلقى تكوينًا سياسيًا وعقائديًا يرتكز أساسًا على الدين الإسلامي.[٥]

وجاء في ورقة العمل المنبثقة عن اجتماع شهر نوفمبر ١٩٤٧م لهيئة الأركان، تحديد مهام المسؤولين الجهويين على النحو الآتي: بوضياف محمد (الشرق القسنطيني)، حسين آيت أحمد (منطقة القبائل)، أحمد بن بلة (منطقة وهران)، محمد ماروك (العاصمة)، رجيمي الجيلالي (متيجة والتيطري)، الجيلالي بلحاج (الأصنام والظهرة)، هذا الأخير الذي كان في نفس الوقت مسؤولاً عسكريًا على المنظمة، بينما كانت عملية التنسيق على المستوى الوطني بيد محمد بلوزداد (رئيس المنظمة)،[٦] لكن هذه الهيكلة لم تلبث أن عرفت تغييرا خلال سنتي ١٩٤٩-١٩٥٠م.[٧]

وفي الجانب التنظيمي أيضًا، قام مسؤولو المنظمة الخاصة بتشكيل مجموعة من الأقسام المتخصّصة، وهي: **قسم متخصص** في إيجاد مخابئ للمناضلين الذين تبحث عنهم السلطات الاستعمارية، وإعداد مخابئ للأسلحة والذخيرة. **شبكة الاتصالات**، ومهمّتها شراء أجهزة الاتصالات والتدرّب على استعمالها. **قسم المتفجرات**، الذي تتمثل مهمّته في صنع القنابل المتفجرة، ودراسة تقنيات تخريب الجسور.[٨]

ولتعزيز فعالية المنظمة الخاصة أكثر فأكثر، أخضعت لنظام هرمي مضبوط، وألحقت بها أربع دوائر هي: دائرة المصالح العامة ، الاستعلامات ، المتفجرات، ودائرة خاصة بالمتعاطفين مع المنظمة،

أما الدائرتان الإضافيتان فتختصان بالتموين والتسليح،[٩] وبذلك يمكننا القول؛ أن المنظمة الخاصة، استطاعت أن تنطلق انطلاقة قوية منذ بدايتها، وفقًا للشروط التي وضعتها في قانونها الداخلي الخاص بالتجنيد والشروط التي يجب أن تتوفر في أعضائها من أجل ضمان الهدف المنشود المتمثل في تفجير الثورة،[١٠] بحيث لم تلبث أن تحوّلت إلى منظّمة شبه عسكرية تستقطب المناضلين المؤمنين بالمبادئ الوطنية والثورية، دون أن تتّخذ لنفسها زيًّا عسكريًا معينًا، باعتبار أن همّها الأساسي كان يتمثّل في تعبئة أكبر قدر من العناصر التي تتوفر فيها شروط التّجنيد والمتحمس للكفاح المسلح.[١١]

هكذا؛ استطاعت المنظمة الخاصة، وفي فترة وجيزة أن تفرض نفسها، وأن تُطوّر الوضع النّضالي في الحزب، من خلال غرس التّقاليد النّضالية في مناضلها، غير أن الانشغال الكبير الذي اعترض نشاطها، تمثل بصفة واضحة في التموين بالمال والسلاح، وهو ما يوضحه التقرير الذي قدمه السيد حسين آيت أحمد إلى اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية حين صرح قائلاً: "ينقصنا السلاح والمال، لا سلاح لنا ولا مال، ونحن نواجه قوة عسكرية تتوفر على الأسلحة الحديثة، وتتكون من جيش يتمتّع بتقاليده وتجاربه".[١٢] فبالنّسبة للموارد المالية التي كانت تحتاج إليها المنظمة الخاصة في تسيير شؤونها، فإنها طرحت أكثر من انشغال، وعلى الرغم من المبلغ المالي المقدر بحوالي (٨٠٠) ألف فرنك الذي استفادت منه المنظمة من جانب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والاشتراكات التي كان يلتزم المناضلون بدفعها بانتظام، إلاّ أن اتساع شبكة المنظمة وامتداد حقل نشاطها، كان دائما يطرح مسألة المزيد من الدّعم المادي، ولعلّ هذه المسألة هي التي دعت بعض قيّادي المنظمة الخاصة إلى ترتيب عملية الهجوم على مركز بريد وهران، والدليل على ذلك ما قاله السيّد أحمد الوهراني: "نظرًا لقلة الإمكانيات المالية لتجهيز المنظمة السرية، تم التخطيط للقيام بالهجوم على بريد مدينة وهران يوم ٠٧ أفريل/أبريل ١٩٤٩م، وقام بتنفيذه مجموعة من المناضلين... وأسفر هذا الهجوم عن غنم أموال البريد التي استعملت في شراء الأسلحة".[١٣]

جاءت فكرة الهجوم على مركز بريد وهران، بعدما قدّم السيّد نمّيش جلول – موظف في مركز بريد وهران – معلومات دقيقة لأحمد بن بلة لإتاحة الظروف المواتية للعملية التي نالت الموافقة على تنفيذها من قيادة المنظمة الخاصة ، وكلفت حسين آيت أحمد بتعيين العناصر المكلفة بهذه المهمة وهم: بن بلة، بوشعيب، سويداني بوجمعة، حداد عمر، وحمو بوتليليس الذي تكلف بتعيين المخابئ ورابح لورقيوي المكلف بالتغطية، وتمّت العملية بنجاح، حيث مَكّنت من الحصول على مبلغ ثلاثة ملايين ومائة وسبعين ألف فرنك تمّ تحويلها إلى محمد خيضر للإشراف على صرفها وتسيرها.[١٤]

وإلى جانب المسائل المالية، انشغلت المنظمة الخاصة أيضًا بمشكل الحصول على الأسلحة خصوصًا، وأن مسألة التسليح كانت قد طرحت على المكتب السياسي لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ شهر مارس ١٩٤٧م، حين اتفق مناضلي الحزب على أن حلّها ينبغي البحث عنه لدى الأحزاب المعادية للاستعمار والبلدان العربية والحكومات المهتمة بمعركة التحرير في الجزائر، وعلى هذا الأساس أعطيت الأوامر والتعليمات إلى جميع النواب، وعلى رأسهم محمد الأمين دباغين للبحث عن مصادر التزود بالسلاح، غير أن ذلك لم يكلّل بنتائج تذكر بسبب الأزمة المالية التي كانت تتخبّط فيها المنظمة الخاصة، بحيث لم تكن الموازنة المخصّصة لها آنذاك تتجاوز ١٠٠ ألف فرنك قديم شهريًا.[١٥]

لكن على الرغم من افتقار المنظمة الخاصة للإمكانيات المادية، إلاّ أنها استطاعت أن تُثبت وُجودها بنشاط أفرادها، حيث تمكّنت بعد فترة وجيزة من تأسيسها من الحصول على (٣٠٠) قطعة سلاح من ليبيا، كما قام أحد مناضلها، وهو "بناني واعلي" بجمع المال على الأغنياء والتجّار دون علم الحزب لأجل شراء الأسلحة، وهو ما تمّ له بالفعل، حيث تمكّن من الحصول على كميّة معتبرة من الأسلحة تمثلت في (٢٠) رشاشًا و(٣٠) مسدسًا و(٠٥) بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية.[١٦] إضافة إلى هذا، فقد تم شراء قطع محدودة من السّلاح من الأسواق الداخلية، بلغ عددها حسب ما ذكره المناضل عمر أوعمران حوالي (٤) رشاشات و(٦٠٠) عبوة تم شرائها من بلكور سنة ١٩٤٨م، كما تمكن كل من حسين آيت أحمد ومحمد يوسفي من الحصول على جهاز إرسال واستقبال (Emetteur Récepteur) من مقر إيزنهاور بفندق سان جورج (الجزائر حاليًا)، و في نفس الوقت قام مناضلون آخرون بغنم كميات معتبرة من الأجهزة الإلكترونية من معامل الطيران المدني بالدار البيضاء (هواري بومدين حاليًا).[١٧]

وبخصوص التّسليح أيضًا، وجّهت قيادة المنظمة الخاصة تعليمات دقيقة إلى مناضلها في إطار عمل منسق ومحفوف بالحيطة والتخفي، تخصّ عملية شراء أسلحة خفيفة، ومعدّات وذخيرة من طرف باعة أسلحة الصّيد المرخصة، ومن أعوان حراس الغابات والمراكز، كما مكّنت العديد من عمليّات الاغتيال لأفراد الشرطة والجيش الاستعماريين من الاستيلاء على كمّيات معتبرة من الأسلحة، فضلا عن دور المجندين الجزائريين في صفوف الجيوش الفرنسية، حيث ساهم هؤلاء بطرائق كثيرة في تمكين عملية جمع الأسلحة وسرقتها من بعض المخازن الاستعمارية.[١٨]

ثالثا: الاتصال مع الحركات الوطنية في تونس والمغرب الأقصى

يتضح لنا من خلال ما سبق؛ أن المنظمة الخاصة قد حرصت منذ قيامها على ضرورة جمع وتوفير السلاح استعداد للثورة المسلحة، غير أن مشكل التّسليح بقيّ مطروحًا بحدّة،[١٩] وهو ما نبّه إليه المناضل حسين آيت أحمد من خلال التّقرير الذي تقدم به في

اجتماع زدين المنعقد في شهر ديسمبر ١٩٤٨، وممّا جاء فيه بخصوص هذه القضية، تلك العبارة القائلة: "نريد ثلاثة أشياء: الأسلحة، ثم الأسلحة، ودائما الأسلحة"، وعليه تقرّر خلال هذا الاجتماع تأسيس قواعد خلفية للثورة، حيث أعطيت الأوامر والتّعليمات لنواب الحركة خصوصًا المناضل محمد الأمين دباغين، باعتباره مسؤول العلاقات الخارجية لعقد اتصالات مع البلدان العربية، والحكومات المساعدة لحركات التحرّر.[٢٠]

وفي هذا الاتجاه ثم الاتصال مع ليبيا ومصر، حيث تمكّن المناضل محمد دحماني، من إجراء اتصال مع رئيس جمعية المختار الليبية، وترتب عن ذلك أن كلّف الأمين دباغين الشيخ حامد روابحية (١٩١٨-١٩٨٦م) بالسفر إلى ليبيا في رحلة البحث عن الأسلحة، لكن دون جدوى، الأمر الذي جعل الأشقاء اللّيبيون يعرضون عليه مواصلة سفره نحو القاهرة لبحث المسألة مع الجامعة العربية، فأحضروا له جواز سفر ليبي ليواصل مهمته،[٢١] وإن لم تتمكن هذه الرحلة من تحقق الهدف المرجو منها، إلاّ أنّها سمحت بإقامة علاقة متينة بين الجزائر ومصر، هذه الأخيرة التي ستصبح فيما بعد أول قاعدة للدعم اللوجستي للثورة الجزائرية،[٢٢] وسنركز في هذه الدراسة على الاتصالات التي قام بها قادة الحركة الوطنية مع تونس والمغرب الأقصى لعلّنا نساهم من خلال ذلك في إبراز دورهما في التّحضير للثورة الجزائرية.

١/٣- الاتصال مع الحركة الوطنية في تونس:

كان للمنظمة الخاصة ضابط اتّصال يدعى محمد دحماني مقيم بشكل دائم في تونس كتاجر في الظّاهر، لكنه في حقيقة الأمر كان همزة وصل بين المنظمة والوطنيين التونسيين،[٢٣] حيث كان وراء الزيارة التي قام بها بوضياف رفقة عصامي وحامد روابحية إلى تونس مع نهاية سنة ١٩٤٩م، فاستقبلهم محمد بن دحمان ومسعود المقراني حفيد الشيخ المقراني، وانتهت هذه الزيارة باتّصال الوفد مع مجموعتين هما: **المجموعة الأولى**: تمّت مع بعض مهرّبي السلاح الذين لم يجدوا بحوزتهم سلاحا للبيع، غير أنهم تعهّدوا بتوفيره في المرة القادمة. **المجموعة الثانية**: تمّت بين الوفد المذكور سابقًا وقادة من الحزب الدستوري التونسي من أجل تنظيم التعاون في مجالات التسليح والاتّصالات العسكرية وغيرها.[٢٤]

وبخصوص هذه اللقاءات يذكر المجاهد عبدالقادر العمودي (عضو مجموعة ٢٢)، أنه تم الاتّصال بالتّونسيين، وقام بوضياف رفقة مجموعة من المناضلين بزيارة إلى تونس، أين تمكنوا من الاتّصال بقادة الدّستوريين لتنظيم التعاون معهم في مجالات السلاح والاتّصالات العسكرية وغيرها، وفي هذا الإطار يذكر المجاهد أنه قام بزيارة إلى توزر بالقطر التونسي، واجتمع بوفد من الدستور، فتم التفاهم على سُبل التعاون، وأن تكون هذه الاجتماعات دوريّة.[٢٥]

وفي شهر جانفي/ يناير ١٩٤٩م ، قصد كل من أحمد بن بلة وبوقادوم ودردور تونس، في محاولة منهم لإقناع الوطنيين التونسيين، باللجوء إلى الكفاح المسلح، فالتقى هؤلاء مع الأمين العام للحزب الدستوري التونسي الجديد السيد صالح بن يوسف، الذي تعامل معهم باستعلاء ووصف مسعاهم "بالعمل الصّبياني"، وهو ما أدّى إلى فشل اللقاء، ولم يستطع بن بلة - الذي كان لديه انطباع خاص لاسيما وأنه كان قد سمع هذا النوع من التأملات في مكان آخر لدى أصدقاء فرحات عباس والشّيخ الإبراهيمي- اختراق الحزب، لكنه استطاع أن يكسب عددًا من المناضلين في الحزب الدستوري التونسي الجديد لفكرته واتّفق معهم على التّعاون في صنع المتفجرات.[٢٦]

وعلى إثر ذلك قرّر بن بلة أن يقوم برحلة ثانية إلى تونس رفقة بلحاج جيلالي، لتركيز التّعاون على صعيد ثقني بوجه الحصر بين الدستور الجديد وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وتنفيذا لذلك تم إرسال فريق من خبراء المتفجرات إلى تونس في ربيع ١٩٤٩م، وانظم إلى هذا الفريق بوقادوم حاملاً وثائق وكراسات تدريب خاصّة بالمنظمة الخاصة، بنية إقناع حزب الدستور بصحة وجهات نظر حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بيد أن جهوده ذهبت سدى حيث أصبحت مهمة إقناع الحزب الدستوري أمرا جدّ صعبًا.[٢٧] ورغم ذلك، إلاّ أن آمال الجزائريين في إقناع الحزب الدستوري الجديد ظلّت مستمرة، والدّليل على ذلك هو أن أحمد بن بلة - وبحكم تجربته وقناعته- كلّف خلال الفترة التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية، الضّابط "الحاج علي" بالدخول إلى سوق أهراس، والتحضير لاندلاع الثورة بالتّنسيق مع الثّوار التونسيين، لكنه اغتيل وهو ينجز مهمته في ظروف غامضة.[٢٨]

٢/٣- الاتصال مع الحركة الوطنية في المغرب الأقصى:

تم الاتصال مع الحركة الوطنية المغربية من خلال الزيارة التي قام بها المناضل محمد يوسفي سنة ١٩٤٩، بتكليف من قائد المنظمة الخاصة محمد بلوزداد إلى منطقة تاندرار بالجنوب المغربي، وكللت هذه المهمة بجلب كمية من السلاح بمساعدة شيخ مغربي كان قد شارك في ثورة الخطابي الذي دله على مخبأ يحتوي على كميات لا بأس بها من الأسلحة والذخيرة فقام بنقلها من المثلث الفسيح (بشار، تندرارة، وجدة) إلى الغرب الجزائري عبر مغنية محاولا تأمين وصوله رغم نقاط مراقبة الجيوش الفرنسية.[٢٩] وحسب شهادة عبد الرحمن بن سعيد أنه انتقل مع بن بلة إلى منطقة فقيق المغربية التي اعتبرت إحدى قلاع الاتجاه الثوري في المغرب، وذلك بغرض البحث عن السلاح ومعرفة رأي الحركة الوطنية المغربية حول مسألة الكفاح المسلح، إلا أن الظروف لم تسمح لوفد المنظمة باللقاء مع مسؤولي حزب الاستقلال السيد محمد العالم الذي كان غائبًا، أما اللقاء الذي جمعهم مع نائبه فقط طغى عليه التحفظ واللامبالاة.[٣٠]

غير أن المناضل أحمد بن بلة يذهب عكس ذلك في مذكراته، حيث يقول بأنه لم ترسل أية قطعة سلاح إلى عمالة وهران لأن الأصدقاء المغاربة وعدونا بأن يزودونا بالسلاح وضرب الموعد في

مكان ما من الريف المغربي، وفي الوقت والمكان المعينين حضر رجالنا ببغالهم، وانتظروا أيامًا طويلة دون أن يحضر أي أحد، وعادت قافلتنا بخفي حنين عشية غرة نوفمبر.[٣١] ومع مطلع سنة ١٩٤٩م انتقل وفد عن الحركة يتكون من شرشالي ومحمد خيضر إلى طنجة أين التقيا بزعيم حزب الاستقلال علال الفاسي لطلب المساعدات المالية لشراء الأسلحة، كما اقترحا عليه إمكانية تنسيق عملية الكفاح المسلح على المستوى المغاربي، لكن اللقاء انتهى بدون نتائج.[٣٢]

وفي نفس السياق؛ حاول الاتجاه الثوري تجسيد مشروعة مرة أخرى، حين تم تكوين شبكة لتنسيق عملية الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي تكون وسيلة لتحقيق الهدف، وعن هذه الشبكة يقول محمد بوضياف: "إن بعد إعادة تنظيم المنظمة الخاصة (O.S) في سنة ١٩٥٢م التي أصبحت في علاقات روابط مع حركات التحرر في تونس والمغرب، حل بالجزائر يومئذ ضابطان من الريف المغربي وهما الهاشمي الطود وحمادي الريفي، وكان على اتصال بجهات ثلاث الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي ومصالح المخابرات المصرية وبعض ممثلي حزب الشعب الجزائري بالقاهرة بالإعداد لعمل ثوري منسق على مستوى الأقطار الثلاث، وقد اتصلا بقيادة حزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، دون أن يجد التجاوب المطلوب، لذلك اتصلا بطريقة غير رسمية بالأخ عبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية للحزب، هذا الأخير الذي نظّم اتصالا بين محمد بوضياف والضابطين المغربيين، وبناءً على ذلك قمت باستدعاء ديدوش مراد ليعرض لقاءه مع الضابطين من المغرب، وبحث عملية تنسيق الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي".[٣٣]

ويؤكد المجاهد المغربي الهاشمي عبد السلام الطود ما أورده بوضياف في شهادته مضيفا بأن بوضياف التزم التزامًا كاملاً بمسألة الدعوة لتوحيد العمل المسلح، وتعهد بتعبئة عدد هام من الشباب المؤمن بالعمل المسلح داخل الحركة، وبعد دراسة الوضعية الميدانية تم الاتفاق على دراسة أوضاع المغرب الأقصى، لربط العمل بين القطرين مع الاحتفاظ بمنطقة الحماية الاسبانية شمال المغرب كقاعدة خلفية آمنة للثورة، وقد أكد بوضياف على أنه حضّر مسبقًا ما عدده ستة وستون عملية عسكرية قابلة للتنفيذ فورًا، إلا أنه اشترط أن يكون انطلاق العمليات على جهتين (مغربية، جزائرية).[٣٤] وفي نفس السياق؛ يؤكد المناضل عبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية حقيقة هاتين الشهادتين التاريخيتين، مضيفًا لما أورده بوضياف بأنه كان من المفروض حسب خطة هذه المجموعة أن يبدأ الكفاح المسلح في خريف ١٩٥٣م، إلا أن انفجار مستودع صنع القنابل في الأوراس أجّل الانطلاقة إلى غاية نوفمبر ١٩٥٤م.[٣٥] وبهذا يكون قادة وإطارات المنظمة الخاصة قد اجتهدوا كثيرًا في التحضير للعمل الثوري، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي من خلال محاولة الإعداد لمشروع ثوري في مستوى طموحات حركات التّحرر المناهضة للاستعمار.

رابعًا: مواصلة التحضير للثورة بعد اكتشاف المنظمة الخاصة

لم تعمر المنظمة الخاصة طويلاً، فسرعان ما تمّ حلّها على يد مصالح الشرطة الفرنسية عقب عملية تبسة في ١٨ مارس ١٩٥٠م، والمعروفة بقضية عبد القادر خياري،[٣٦] حيث تكبّدت المنظمة من جراء اكتشافها خسائر فادحة تمثلت في حجز كميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والوثائق السرّية وغيرها، فضلاً عن إيقاف الأعضاء القياديين فيها من أمثال بن بلة، بلحاج ويوسفي ورجيمي، في حين فرّ كل من بوضياف وبن مهيدي وبن سعيد وبن بولعيد وديدوش وبن طوبال إلى الجبال لمواصلة الكفاح المسلح.[٣٧] وبالرغم من كل هذا، لم تتوقف نشاطات المنظمة الخاصة، بل واصلت أعمالها في بعض جهات الوطن كمنطقة الأوراس، وفي تلك الأثناء بدأت الخلافات بين قادة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهي الخلافات التي بلغت ذروتها في سنة ١٩٥٣م، حين انشق الحزب إلى قسمين: الرئيس وأنصاره، واللجنة المركزية وأنصارها، حيث أصبح هدف كل قسم يتمثل في السّيطرة على السّلطة الحزبية، وبالتالي الخروج عن الهدف المرسوم لاستقلال البلاد.[٣٨]

وأمام هذه الوضعية التي آل إليها الحزب، حاول بعض أعضاء المنظمة الخاصة إصلاح الوضع وفك النزاع وتوحيد مناضلي الحزب، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، وهو ما زاد في عزيمة هؤلاء المناضلين على الشروع في الكفاح المسلح، خاصّةً وهم يشاهدون الوضع المزري الذي تعيشه الجزائر، ويشاهدون أيضًا بعض البلدان المبتلاة بالاحتلال الفرنسي تعلن عليه الحرب وتخوض ثورات وطنية مثل تونس والمغرب والهند الصينية،[٣٩] فضربوا بذلك موعدًا جديدًا مع التاريخ لاسترجاع السيّادة الوطنية حين اتّخذوا قرارًا في غاية الأهمية، تمثل في إنشاء "اللّجنة الثورية للوحدة والعمل" في ١٣ مارس ١٩٥٤م، على أن تكون صحيفة المواطن هي لسان حال الحركة الجديدة.[٤٠]

لقد حاول أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التّوفيق مرة أخرى بين جناحي الحزب المتنازعين، لكن دون جدوى، فعمدوا إلى الكشف عن هذه الخلافات للشعب، محاولين بذلك إقناعه بأهداف اللجنة الثورية، حيث استطاعت هذه الأخيرة أن ترفع من معنويات الشّعب وتعمل على توحيده وتهيئته للثورة بعد أن يئست من كل المحاولات لتوحيد الحزب، وشرعت في الإعداد للثورة والتخطيط لها، إلى أن حلّت نفسها في ٢٠ جويلية ١٩٥٤م، خاصة بعد ما ظهر ما اصطلح على تسميته بمجموعة الاثنين والعشرين.[٤١]

لم تظهر مجموعة الاثنين والعشرين إلاّ بعدما باشر السيّد محمد بوضياف اتصالاته مع بعض قدماء المنظمة الخاصة

بالداخل واتصاله في نفس الوقت بالسادة محمد خيضر، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، الذين كانوا يمثلون حزب الشعب الجزائري في القاهرة فهذه التحركات وإن دلّت على شيء إنما تدلّ عن وجود رغبة ملحة وأكيدة لدى هؤلاء، وهي ضرورة التّعجيل بالعمل المسلح، وقد تكلّلت هذه المساعي بتشكيل مجموعة الاثنين والعشرين، التي عقدت اجتماعها الأول في ٢٥ جوان ١٩٥٤م بحي المدنية بالجزائر العاصمة،[٤٢] وتمثّلت النقاط المطروحة في هذا الاجتماع فيما يلي:

- تاريخ المنظمة الخاصة من نشأتها إلى اكتشافها.
- تقرير حول فضح الهيئة المخرّبة لإدارة الحزب.
- العمل المنجز من طرف قدماء المنظمة ما بين ١٩٥٠-١٩٥٤.
- أزمة الحزب و أسباب انقسامها.
- استعراض الوضع بالشمال الإفريقي.[٤٣]

وبعد أخذ وردّ أخذت المجموعة على عاتقها تبنّي فكرة العمل المسلّح باعتباره الحلّ الوحيد والأمثل لاسترجاع الجزائر لسيادتها، ولتحقيق ذلك تمّ الاتفاق على تعيين شخص، يقوم بدوره بتعيين أعضاء يساعدونه، وقد أنتخب لذلك السيّد محمد بوضياف الذي أورد في هذا المجال ما يلي: "وفي اليوم التالي اتّصلت بابن بولعيد وديدوش وبن مهيدي وبيطاط، الذي ساهموا في كل الأعمال التّمهيدية من أجل إنشاء اللجنة المكلّفة بتطبيق قرارات الاثنين والعشرين"،[٤٤] وأضيف إليهم فيما بعد السيّد كريم بلقاسم، فأصبحت القيّادة تتكون من ستة أعضاء، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء كانوا في الخارج هم:" أحمد بن بلة، محمد خيضر، آيت أحمد حسين".[٤٥]

عقد مجموعة الستّة سلسلة من الاجتماعات في الجزائر العاصمة، بداية من شهر سبتمبر ١٩٥٤م، إلى غاية آخر اجتماع لهم بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٥٤م، أين تم وضع اللمسات الأخيرة لاندلاع الثورة التحريرية، وفي هذا الاجتماع تمت مناقشة قضايا مهمة، وانتهى في الأخير إلى القرارات التاريخية التالية:

- تسميّة المنظمة الثورية الجديدة بجبهة التحرير الوطني، هذه الأخيرة التي حلّت محلّ اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كما تمّ تسميّة المنظمة العسكرية بجيش التّحرير الوطني، وعن هذه التّسميات يقول محمد بوضياف: "وفي الأخير قرّرنا تسميّة التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني، والتنظيم العسكري بجيش التّحرير الوطني"،[٤٦] كما تقرّر أن تكون القيّادة جماعية، وأن المقياس الوحيد هو الإيمان بالكفاح المسلح أسلوبا لتحرير البلاد.
- تحديد الأفكار الرّسمية لتحرير نداء سياسي، يذاع ليلة أول نوفمبر.
- تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية، وهو ليلة الأحد إلى الاثنين أول نوفمبر ١٩٥٤م لعدة اعتبارات تكتيكية وعسكرية.
- تحديد كلمة السّر ليلة أول نوفمبر ١٩٥٤م (خالد وعقبة) كوسيلة تضمن التعارف بين المجاهدين.[٤٧]
- تحديد خريطة المناطق وتوزيع المسؤوليات، حيث تم تقسيم التراب الوطني إلى خمسة مناطق هي:

المنطقة الأولى: (الأوراس والنمامشة) بقيادة مصطفى بن بولعيد ومساعده بشير شيهاني. **المنطقة الثانية**: (الشمال القسنطيني) بقيادة ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف. **المنطقة الثالثة**: (القبائل) بقيادة كريم بلقاسم ونائبه عمر أوعمران. **المنطقة الرابعة**: (الجزائر العاصمة وضواحيها) بقيادة رابح بيطاط ونائبه سويداني بوجمعة. **المنطقة الخامسة**: (وهران) بقيادة محمد العربي بن مهيدي ونائبه بن عبد المالك رمضان. أما **منطقة الصحراء** فإنها تركت إلى وقت لاحق.[٤٨]

أما رئيس اللجنة السيّد محمد بوضياف، فقد أسندت إليه مهمّة ربط كافة هذه القيادات بأعضاء الوفد الخارجي بالإضافة إلى مسؤولية تهريب السّلاح إلى المنطقة الغربية، وفي القاهرة تم تعيين أحمد بن بلة مسؤولا عن إدارة مكتب الثورة، مكلّفًا بالدّعاية للثورة الجزائرية، وتنوير الرأي العام بالإضافة إلى جمع الأموال والأسلحة.[٤٩]

هكذا؛ وبفضل هذه التّرتيبات تمّت عمليّة التّحضير لتفجير ثورة نوفمبر، من خلال عمل شاق ومتواصل وتحضير جاد تُحيطه السّرية التامة، والإيمان بحتمية النصر، إلى أن تم الإعلان عنها في اليوم المحدد لها، ثم تلا ذلك صدور بيان عن قيادة الثورة الذي عرف باسم "بيان أول نوفمبر ١٩٥٤"، الذي جاء واضحًا في معانيه، مبينًا أن مرحلة النضال السياسي التي تبنتها الأحزاب الوطنية قد تجاوزتها الأحداث، فأوضح البيان أن جبهة التحرير الوطني هي اسم الحركة ودعا الشعب الجزائري بمختلف انتماءاته إلى الانضمام إليها، باعتبار أن الهدف المنشود هو الاستقلال الوطني بواسطة إعادة قيام الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة الوطنية ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

خاتمة

لقد تم التحضير للثورة الجزائرية من خلال عمل شاق ومتواصل تحيطه السرية التامة والإيمان بحتمية النصر، حيث تمكنت المنظمة الخاصة بعد فترة وجيزة من تأسيسها من غرس التقاليد النضالية في مناضليها، كما استطاعت أن تتحصل على أموال معتبرة وكميات من الأسلحة والذخيرة سواء على المستوى الداخلي أو حتى على المستوى الخارجي من خلال اتصال قادتها بقادة الحركتين الوطنيتين في تونس والمغرب الأقصى، ورغم اكتشافها من طرف السلطات الاستعمارية إلا أن عمليات التحضير ظلت متواصلة إلى أن تم الإعلان عن اندلاعها في ٠١ نوفمبر ١٩٥٤، وهكذا يمكننا القول أن ثورة التحرير الجزائرية لم تكن أبدا وليدة ظرف عابر، بل على العكس من ذلك تمامًا، فهي تدل على عمل تاريخي جاد خضع لظروف موضوعية وجعل من جيل نوفمبر ١٩٥٤ يعيش هذا الحدث ويبدع في صياغته ويجعل منه أهم حدث في تاريخ الجزائر المعاصر.

الهَوامِشُ:

(١) بشير عميمور، "**تحضير وانطلاقة ثورة نوفمبر ١٩٥٤**"، مجلة الجيش، العدد (٤٧٢)، المركز التقني للإيصال والإعلام والتوجيه، نوفمبر ٢٠٠٢، ص ٨.

(٢) محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ١٩٥٦-١٩٦٢**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٤٦.

(٣) أحسن بومالي، "**المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح**"، مجلة الذاكرة، العدد(٢)، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ١٩٩٥، ص ١١٧.

(٤) إبراهيم لونيسي، "**المنظمة الخاصة L'OS أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤**"، مجلة المصادر، العدد (٦)، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.

(٥) محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية: المنظمة الخاصة**، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات تالة، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٠٩-١١٠. وينظر أيضًا: إبراهيم لونيسي، المرجع السابق.

(6) Benyoucef Benkhadda, Les Origines du 1èr novembre 1954, 2ème édition, éditions du centre national d'études et de recherches sur le mouvement national et la révolution du 1èr novembre 1954, Alger, 2004, p 436.

(٧) خلال الفترة الممتدة من (١٩٤٧-١٩٤٩) كانت قيادة المنظمة الخاصة على النحو التالي: (حسين آيب أحمد قائد عام، عبد القادر بلحاج مدرب عام، بوضياف مسؤول على ناحية قسنطينة، جيلالي رجيمي مسؤول على قطاع الجزائر١، محمد ماروك مسؤول على قطاع الجزائر٢)، بينما أصبحت قيادة المنظمة خلال الفترة الممتدة من صائفة ١٩٤٣ إلى غاية شهر ماي ١٩٥٠ على النحو التالي: (أحمد بن بلة قائدا عاما، يوسفي أمحمد كمسؤول عن الاتصالات، عبد الرحمن بن سعيد مسؤولا عن القطاع الوطني، جيلالي الرجيمي مسؤولا على قطاع الجزائر ١، أحمد محساس مسؤولا عن قطاع الجزائر ٢، عبد القادر بلحاج مسؤول عسكري.) للمزيد من التفاصيل انظر إلى:

Benyoucef Benkhedda , op,cit , p 440

(8) Ahmed Mahsas, le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ère guerre, mondiale à 1954, éditions l'harmattan, Paris, 1979, pp 256 - 257.

(٩) محمد يوسفي، المصدر السابق، ص ١١١.

(١٠) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ٥٠.

(١١) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (١٩٤٧-١٩٥٤)**، ج٣، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦، ص ١١٥.

(١٢) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ٥٢.

(١٣) المرجع نفسه، ص ٥٣.

(١٤) محمد يوسفي، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(١٥) محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢)**، ترجمة :كميل قيصر داغر، ط١، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ٤٩.

(١٦) مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر ١٩٥٤ في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٦١.

(١٧) الطاهر جبلي، **إرهاصات الثورة الجزائرية: مسألة التسليح في اهتمامات قادة المنظمة الخاصة (١٩٤٧-١٩٥٠)**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد ١٤٣-١٤٤، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، أكتوبر ٢٠١١، ص ٥٣ .

(١٨) عبد المجيد بوزيد، **الإمداد خلال حرب التحرير الوطني: شهادتي**، ط٢، وزارة المجاهدين، مطبعة الديوان، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢٨.

(١٩) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص ٦٠.

(٢٠) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص ٧٢. انظر كذلك: محمد حربي، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٢١) محمد عباس، **روّاد الوطنية: شهادة ٢٨ شخصية وطنية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٢٨٤.

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٢٨٥.

(٢٣) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص ٣١.

(٢٤) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص ٧٤.

(٢٥) خضراء بوزايد، **"لقاء مع المجاهد عبد القادر عمودي عضو مجموعة (٢٢)"**، مجلة المصادر، العدد(٤)، القرص المضغوط. المرجع السابق.

(٢٦) عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج١، ط١، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٥٠.

(٢٧) محمد حربي، المصدر السابق، ص ٥٨-٥٩.

(٢٨) عبد الله مقلاتي، **الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالمقاومة التونسية (١٩٥٤-١٩٥٦)**، مجلة المصادر، العدد ١٩، القرص المضغوط، المرجع السابق.

(29) Mohamed Yousfi, Op.cit, p.87.

(٣٠) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص ٧٣.

(٣١) **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل**، ترجمة العفيف الأخضر، ط٢، دار الآداب، بيروت، ١٩٨٣، ص ٩٦.

(32) Hocine ait Ahmed, memoire d'un cambattant, l'esprit d'undependance (1942- 1952),ed: bouchene, alger, 1990, P.163.

(٣٣) معمر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية**، دار الحكمة، الجزائر، ٢٠١٠ ، ص ٥٨.

(٣٤) الطاهر جبلي، **شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٥٤.

(٣٥) معمر العايب، المرجع السباق، ص ٥٩.

(٣٦) تتمثل هذه القضية في أن مناضل المنظمة عبد القادر خيّاري فشل وأراد الخروج من المنظمة، وهذا الأمر يعتبر مرفوضًا في قانونها الداخلي لأن المناضل يكون قد عرف أسرارها، وبالتّالي قرّرت المنظمة قتله، وكلّفت لذلك ثلاثة أعضاء، هم ديدوش مراد، مصطفى بن عودة وثالث معهما، وقاموا بتنفيذ القرار، لكن في النهاية تبين أن الرجل لم يمت، واتصل بالشرطة الفرنسية وأخبرها عن التنظيم، فقامت سلطات الاحتلال بإلقاء القبض على بعض القادة المنظمون ولاحقت الفارين منهم. للمزيد من التفاصيل حول هذه القضية، انظر: شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ط١، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٥٧.

(٣٧) محمد حربي، **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، الجزائر، ١٩٩٤، ص ٥٤.

(٣٨) أحمد مهساس، **الحركة الوطنية الثورية المسلحة**، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٣٦٦.

(٣٩) الأخضر جودي بوالطمين، **لمحات من ثورة الجزائر**، ط٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٧، ص ٤.

(40) Mabrouk Belhocine, le courrier Alger- le Caire 1954-1956 et le congres de la Soummam dans la révolution, édition Casbah, Alger, 2000. P 34.

(٤١) محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤م، دار هومة، الجزار، ٢٠٠٧، ص ٢٣.

(٤٢) المرجع نفسه، ص ٢٤.

(43) Mabrouk Belhocine, op, cit, p 34

(٤٤) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ٦١.

(٤٥) عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار طليطلة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١٨٢.

(٤٦) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ٦٣.

(٤٧) مصطفى طلاس وبسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، طبعة خاصة بدار الرائد للكتاب، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٨٠.

(٤٨) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية ١٩٦٢**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣٦٠.

(٤٩) الأخضر جودي بوالطمين، المرجع السابق، ص ١٨.